



النقابات



www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال
تصدر عن اتحاد الوفاء للنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

الإفتتاحية

التصحيح الذي يريح الفقراء

قالت الحكومة اللبنانية ومعها فريق من أصحاب العمل للحركة النقابية العمالية اللبنانية بقرارها الأخير بشأن تعديل الحد الأدنى للأجر وتصحيح الأجور : ملتقاي معكم في نضالات متجددة، فالظروف السياسية والاقتصادية للبلد لم تسمح بغير ذلك، وبعيدا عن الترجمات المادية المباشرة لهذا القرار كيف سيترجم هو ومبرراته في الساحتين الاقتصادية والاجتماعية .

القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن تصحيح الأجور يمكن أن يصل مداه (طالما انه اتخذ بالمبررات والآليات التي اتخذ فيها) الى الحدود البنيوية لقوى الإنتاج وعلاقتها ، ويمكن أن يعني أننا في لبنان ماضون إن لم نستدرك لنظام اقتصادي لا ضابط اجتماعي له ، إلى نظام اقتصادي وحشي (وليس ليبراليا) متفلت من كل عقاب ، ولان مثل هكذا نظام سيكون في لبنان (بجغرافيته وديمغرافيته) لن يكون فيه أي أثر لمزينات الليبرالية الغربية حتى من بعض شفافية منافسة ، أو جدارية حقوق إنسان .

القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن تصحيح الأجور طالما انه اتخذ بالمبررات والآليات التي اتخذ فيها لن يحزر السوق فقط كما يريد جشع المال اللبناني غير المضبوط حتى بقيم الارتباط بالوطن ، بل سيأخذه إلى جشع ما بعد جشع مد اليد إلى أجر العامل اللبناني وحقه ، سيأخذه الى جشع مد اليد إلى حق الوطن بالعامل اللبناني ويده ، والى جشع مد اليد الى إيمان الوطن (شعبا ودولة ومؤسسات) بحق العامل اللبناني بفرص العمل على أرضه. ما حال دون عدالة القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن تصحيح الأجور هو أخطر من عدم عدالته : لقد التزم القرار مصلحة أصحاب العمل بما فيهم الدولة كما قدرها أصحاب العمل والدولة ، ولم يراع القرار حتى نصف مصلحة العمال والوطن كما قدرها العمال وأصحاب العمل والدولة والوطن ، الذي حال دون عدالة القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن تصحيح الأجور هو أن الحكومة (والحكومة هنا هي تيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية الغارق بالعولمة) لم تعد تريد عمالا (موظفين) عندها بل متعاقدين في أحسن الحالات وفي القطاعات التي ستنجو من الخصخصة ، وأصحاب العمل (حلفاء او شركاء الشركات العابرة للقارات في عولمة الغيلان الكبار) لا يريدون بعد عمالا براتب شهري وضمن وأحكام قانون عمل يحميهم وإنما يريدون سوق عمل حر مفتوح خاضع لقاعدة العرض والطلب وشراء قوة العامل لحظة ذروتها ورميها عند تضائلها دون وجل وأثر ومرتببات وصيحات واستنكارات وإضرابات نقابية .

هذا ما حال دون عدالة القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن تصحيح الأجور بشكل أساس ، أما قصة الموازنة بين حق العمال وقدرة أصحاب العمل والخزينة ، وقصة الحرص على تصحيح أجور دون التسبب بتضخم ، ففي ذلك نقاش : أولا لغموض الأرقام الحقيقية لقدرة بعض أصحاب العمل خصوصا منهم الذين تطفروا برفضهم ، وبعضهم يشار إليه بالمسؤولية عن مديونية الدولة ، وثانيا لخلاف في الآراء حول السياسات والإجراءات التي يجب على الحكومة والمصرف المركزي إتباعها لمنع التضخم أو لمواجهته.

حسنا، الآن بعد هذا القرار الذي لم يصحح الأجور في لبنان كما ينبغي وجاء ما جاء فيه «ونقص منه ما نقص» وهو في محل تقييم ومتابعة من الهيئات النقابية ليرى الجميع كيف سينفذ والى أين سيعرج به : هناك إجراءات ملحة في عالم تصحيح القيمة الشرائية لأجور العمال وذوي الدخل المحدود فلماذا لا تقدم عليها الحكومة والمصرف المركزي حتى بالحدود الممكنة.

أقرب هذه الإجراءات هي السياسات النقدية الواجب إتباعها ظرفيا للحد من التضخم ويعرفها أهل الاختصاص. أقرب هذه الإجراءات منالا هي ضبط الأسعار ، وأقربها منالا هي معالجة الاحتكارات، اقرب هذه الإجراءات منالا هي خفض الرسوم على الخدمات التي هي حق لكل مواطن وتآكل أكثر من نصف دخله : الهاتف والمياه والكهرباء وفاتورة الصحة والتعليم والسكن والنقل، اقرب هذه الإجراءات منالا هي إلغاء ضريبة القيمة المضافة ولو على السلع الغذائية الأساسية، اقرب هذه الإجراءات منالا وتأثيرا مباشرا هي العدالة في الإنفاق الاجتماعي فلا يبقى دعم بعض السلع (طحين الأفران مثلا) والخدمات (الكهرباء والزفت مثلا) دعما سياسيا او تمييزيا أو انتخابيا.

إلى أن يوفق قادة البلد إلى إستراتيجية اقتصادية اجتماعية مناسبة للبنان اقتصاديا واجتماعيا بما وصل إليه من اختناقات سببتها سياسات التفرد : لماذا لا تقوم الدولة بتشكيل هيئة خاصة لدعم القيمة الشرائية للأجور تكون مهمتها التفتيش عن الإجراءات التي تعيد إلى جيوب المواطنين بعض ما سلبه إهمال الدولة أو إعمالها لكثير من السياسات المجحفة والظالمة. تصحيح القيمة الشرائية للأجور يريح الفقراء ، ولا يزعج سوى جيوب امتلات نهباً ، وسياسات رهنت اقتصادا وتكاد تسقط وطننا.

التقاربات مطلوبة ، ولكن!

الساحة النقابية العمالية بحاجة الى تقاربات، اليوم وقبل الغد وكان المطلوب أن تكون البارحة . لكن ما يفيد الساحة النقابية العمالية في تقارباتها هو المصارحة، الواقع الراهن للحركة النقابية العمالية اللبنانية ليس وليد ٨ آذار أو ١٤ آذار ، أو هو نشأ بعد أو إبان أحداث معينة شهدتها الساحة السياسية اللبنانية حتى نربطها الان بمناحيها واتجاهاتها الحالية .

العلاقات النقابية والدستورية المرتبطة بالاتحاد العمالي العام هي نفسها التي كانت موجودة قبل أن يدخل لبنان أزمته السياسية الوطنية والتي يتصالح للحد من غلوائها دون أن تعود أطرافها للتحالف الذي لم ينجح في منع حصولها

وما حصل هو أن العلاقات النقابية والدستورية في الاتحاد العمالي العام التي كانت موجودة قبل الأحداث السياسية حاول البعض أن يربطها بالأحداث التي حصلت فيما بعد فرفع شعاراتها وتثويراتها بتقدير انها فرصة متاحة لركوب حصان راجح .

من المناسب ذكره هذا اليوم ، حتى لا نأخذ أنفسنا إلى منطوق مصالحة مع زملاء لم يخاصمهم أحد ، بل هم قاطعوا في استحقاقات نقابية انتخابية بمنطق محاصصة أرادوا به أن يشطبوا أشقاء وزملاء لهم واستقوا حتى بقضاء لم يستطع نصرهم ويخطف بئس لوزارة عمل لم يدم لهم ، وبمشاريع ضيقة لم يعلنوا بعد أنهم تخلوا عنها. نقول هذا ليس نكثاً للجراح ، ولكن نصبا للرايات في مكانها ، إن الذين دافعوا عن الحركة النقابية الوطنية في وجه هجمة السفارة الأمريكية عليها هم نقابيو الوطن في أزماته وانفراجاته ومصدر قوتها ، والقوة لا تطلب لذاتها بل لأهدافها، والذين تعاهدوا حفظ الحركة النقابية المطلوبة في نضالها والاتحاد العمالي العام في موقعه ، أحق أن تحفظ العلاقات والتحالفات وروحية العمل المشترك معهم ، وان التقاربات النقابية بين جميع نقابيين لبنان وصولاً إلى لم الشمل والوحدة ضرورة وطنية وحاجة نقابية دائمة لا بد من العمل المشترك لأجل إنضاج ظروفها في أقرب وقت ممكن ولكن دائماً تحت سقف المصلحة النقابية الوطنية وسقف الثوابت الوطنية التي حفظت لبنان لجميع أبنائه .

اتحاد الوفاء لنقابات العمال

والمستخدمين في لبنان يهنئ بعيد الفطر المبارك

بمناسبة عيد الفطر السعيد أصدر اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بياناً هنأ فيه اللبنانيين وجميع المسلمين بالعيد السعيد مبتهلين للباري عز وجل أن يكون شهر رمضان المبارك قد أعطى من معانيه السامية المسؤولين والحكام فيه ليتصالحو مع ربهم .

ويأمل اتحاد الوفاء أن تعمل الحكومة ليكون هذا العيد عيداً سعيداً على لبنان وتتصالح الحكومة مع عمال لبنان وحقوقهم وتعمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

وتمنى اتحاد الوفاء أن يعود العيد المبارك بالخير والاستقرار والانتصار.

دور النقابات العمالية في مواجهة البطالة وأسبابها

من النادر جدا أن يوجد الآن بلد في العالم لا يعاني ويلات البطالة ، ويلات الأعداد الهائلة من العاطلين الذين قذف بهم إلى الشوارع النظام الرأسمالي ومرحلة العولمة والتراجع المستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى الرغم من استمرار تفاقم البطالة وما تسببه من ويلات اقتصادية واجتماعية وإنسانية ورغم أن البطالة في عدد من البلدان قد أصبحت «وإرادة المتسببين» بها مصدرا للفقر والبؤس والحرمان وبيئة خصبة للعنف والجريمة، ورغم أن التعطل عن العمل والصرف التعسفي للعمال ووضعهم خارج دائرة الإنتاج والحياة الاقتصادية قد غدا غولا متوحشا ينهش حياة ملايين البشر ، رغم كل ذلك فنحن ما زلنا نجد عددا كبيرا من الاقتصاديين ما زالوا يرون انه لخفض معدلات البطالة الراهنة ينبغي العمل لكي تكون أسواق العمل مرنة وذلك من خلال تخفيض الأجور وإلغاء إعانات البطالة، وخفض تقديرات الضمان الاجتماعي ، وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور وكسر قوة نقابات العمال .

ويلقى هذا النوع من التفكير الساذج تأييدا غريبا من الحكومات وخصوصا من حكومات البلدان النامية حيث جرى ومنذ أكثر من عشر سنوات (أو يجري السعي من أجل) إلغاء أو تقليص الإنفاق الحكومي الذي كان يوجد لإغراض الرفاه والضمان الاجتماعي و مؤسسات التعليم الرسمي والمستشفيات الحكومية ..ومنذ أكثر من عشر سنوات على الأقل يجري تبرير البطالة المتزايدة على أنها أمور عارضة ونتائج غير مباشرة وثانوية للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة واحترام آليات السوق وإنها ستختفي قريبا.

النقابيون يدقون ناقوس الخطر بشأن ما يمكن أن ينجم (هو ينجم بكل حال) عن تجاهل أزمة البطالة من اضطرابات وقلق اجتماعية وسياسية وتآزمات اجتماعية تأخذ وجوها عدة وفي مختلف العلاقات البشرية وهذا كفيل بنقض ونسف معجم القيم التي يقوم عليها المجتمع ويتسالم في إطارها على قيادة أموره وشبك مصالحه .

ما أسهل صياغة الأفكار والأهداف والبرامج التي تتحدث عن القضاء على الفقر والبطالة وضرورات تحقق التوظيف الكامل ، وما أصعب تحول تلك الأفكار والأهداف والبرامج إلى واقع عملي في ظل المرحلة الراهنة من مراحل العولمة والتراجع المستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن وجود البطالة واستمرارها لفترة طويلة يعبر بالتأكيد عن أزمة اقتصادية اجتماعية ، وفشل واضح لآليات السوق في تحقيق العمالة الكاملة ، وإن علاج تلك الأزمة يحتاج إلى سياسات جديدة بديلة واعية وفاعلة وقبل كل ذلك مخلصه وغير مرتهنة للخارج وخصوصا المؤسسات المالية الدولية.

إن دور النقابات في معالجة البطالة المعاصرة لم يعد في روتينيات القراءة والتحليل وبرامج الإعانة والتدريب المهني وما إلى ذلك من برامج تقليدية فحسب ، وإنما في البرامج التي تمنع سقوط الحكومات بأيدي إخطبوط العولمة المتوحش وأمريكا والدول الغنية السبع.

إن دور النقابات في معالجة البطالة هو الدفع الدائم من أجل إلزام الحكومات بتبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتحررة من الضغوط الخارجية التي تستهدف فتح أسواق هذه البلاد وإخضاع حكوماتها وإرغامها على عولمة اقتصادها وتقليص دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى الحدود .

البطالة في دولنا لم تعد ناجمة عن مآل طبيعي لدورتنا الاقتصادية وإنما باتت وليدة برنامج إسقاط لقدراتنا الإنتاجية والأحجام السنوية لنموننا ، بل البطالة في شعبنا هدف لحرب اقتصادية واجتماعية وحضارية تشن علينا بهدف إسقاطنا وجعلنا رقما في سوقهم الاستهلاكي .

التوازن النقدي والسياسات النقدية

التوازن النقدي :

النقد في الاقتصاد الوطني أشبه بالدم في جسم الإنسان ، وكما أن كمية الدم يجب أن تتناسب مع حجم الجسم واحتياجاته ، كذلك كمية النقد يجب أن تتناسب واحتياجات الاقتصاد الوطني حفاظا على التوازن النقدي وكمثال توضيحي لنفرض أن الكتلة النقدية في وقت محدد كانت ١٠٠ وحدة ، وكانت كمية الخدمات والسلع المعروضة في السوق تساوي ٢٥ وحدة فإن التوازن النقدي يحصل عند مستوى أسعار يساوي ٤ وحدات نقدية فإذا حصل وزادت الكتلة النقدية من ١٠٠ إلى ٢٠٠ بسبب قدوم رساميل من الخارج أو إقدام مصارف على زيادة تسليفات أو زيادة استدانة الدولة من المصرف المركزي فعندها تزيد المؤسسات قدرتها الإنتاجية في السلع والخدمات من ٢٥ إلى ٥٠ فيبقى السعر على حاله ويستمر التوازن النقدي وإما تعجز المؤسسات عن تلبية زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع الأسعار من ٤ إلى ٨ وتنخفض بالتالي القدرة الشرائية للوحدة النقدية إلى النصف ويظهر الخلل في التوازن النقدي وهذا ما نسميه التضخم وهو الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار وانخفاض في سعر الوحدة النقدية.

السياسات النقدية :

عند ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد يتوجب على السلطات التدخل لمعالجة الخلل والعمل على إعادة التوازن وتتم المعالجة على مستويين :

- المستوى النقدي وهو من صلاحيات المصرف المركزي.
- المستوى الاقتصادي وهو من مسؤوليات الحكومة بأجهزتها كافة .

١- معالجة التضخم على المستوى النقدي :

صلاحيات المصرف لا تخوله التدخل للتأثير مباشرة على كمية السلع والخدمات أو على مستوى الأسعار فهو يتدخل للتأثير على حجم الكتلة النقدية المطروحة في السوق باستخدام أدوات السياسة النقدية :

- فرض احتياطي إلزامي على المصارف وهو نسبة من الودائع تضعها لدى المصرف المركزي فتتخفف قدرتها على التسليف.
- زيادة معدل فائدة إعادة الحسم لدى مصرف لبنان فترتفع كلفة المصارف عندما تحتاج للحصول على سيولة منه وعندها يرتفع معدل الفائدة المدينة فيحجم الزبائن عن طلب القروض وترتفع معدل الفائدة الدائنة فيقدم الزبائن على زيادة ودائعهم في المصارف بدل من بقائها سيولة في السوق تحديد سقف التسليفات.
- إتباع سياسة السوق المفتوحة بن بيع المصرف المركزي في السوق السندات الموجودة لديه مما يؤدي إلى امتصاص السيولة ويمكن للمصرف المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية هذه بطريقة معاكسة في حال ظهر في السوق نقص في السيولة النقدية.

٢ - معالجة التضخم على المستوى الاقتصادي :

تتخذ الحكومة سياسات أكثر فعالية باتجاه زيادة الإنتاج في مختلف القطاعات وتخفيض كلفة الإنتاج ومراقبة وتحديد الأسعار وإتباع سياسة ضريبية تحول قسما أكبر من المدخرات المتاحة للاستهلاك التضخمي نحو استثمارات منتجة تزيد حجم العرض.



حفل افطار وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله

سماحة السيد صفى الدين «حفله الله»

رسالة المقاومة حفظ الوطن لفقرائه وشرف النقابيين أن يحملوا هم الفقير

ما لم تحسب أي حكومة في سياستها الاقتصادية حساباً للموقف النقابي ستبقى تدور في الدائرة المفرغة



أكد سماحة رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله سماحة السيد هاشم صفى الدين أن الله عز وجل يريد ان ينمي فينا ثقافة الاحساس والشعور مع الآخر ثقافة مترسخة ومن صلب الدين لكي لا يكون الوقوف الى جانب المساكين والفقراء والمحرومين والمستضعفين والمظلومين والمضطهدين والمعتدى عليهم موقفاً آنياً طارئاً بل إن ترك هذه المفاهيم والقيم هو ابتعاد عن الدين «واعتبر سماحته» أن لا قيمة لوطن دون إنسان ولا قيمة لإنسان لا يجد الحرية الكافية للوصول الى تأمين الحد الأدنى من احتياجاته فهناك حد ادني من الاحتياجات الإنسانية عاطفياً وفكرياً واجتماعياً وحياتياً ومعيشياً وكلما تناقص هذا الحق في الوجود وفي التحقق كلما شعر الإنسان بالغبن والظلم والحيث الذي يلحق به .

كلام سماحة رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله جاء في حفل إفطار أقامته برعايته وحدة النقابات والعمال المركزية في قاعة شاهد حضرته قيادة الاتحاد العمالي العام وقيادات نقابية.

وأكد سماحة رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله في كلمته أن رسالة المقاومة في الأساس رسالة حفظ الوطن. المقاومة حين حمل أبناءها دماءهم على الأكف وصدموا وصبروا وجاهدوا وقاتلوا واستشهدوا وانتصروا من أجل أن يكون هذا الوطن لأبنائه ،لفقرائه كما لأغنيائه لأجل أن لا يكون في هذا الوطن سيد وعبد ،حاكم ومحكوم، دون مشاركة من أجل أن لا تتسلل إلينا المفاهيم الباطلة والفاصلة والتي يريد الأمريكي ومعه الإسرائيلي أن يأتي بها الى كل ساحتنا من أجل الإفساد والعبث والفتنة . المقاومة لأنها قاتلت وانتصرت من أجل الأهداف فهي جاهزة وأي نقاش ولأي حوار تفاهم او مصالحة لدفع لبنان الى الأمام ليبنى لبنان قوياً منيعاً محصناً بوجه الرياح التي يمكن أن تصيب كل المنطقة في الأيام والأشهر المقبلة.

على صعيد الأزمة الاقتصادي الاجتماعي في لبنان اعتبر أن المشكلة هي في السياسة الحاكمة ، وغياب القرار الجدي لحسم هذه الأمور ورأى أن المطلوب هو لا ان يبقى اللبنانيون وتحديدا الفقراء يدورون في حلقة مفرغة، لنجتمع سنة بعد سنة ومشكلة بعد مشكلة وأزمة بعد أزمة لتتحدث عن نفس العناوين التي كنا نتحدث عنها قبل عشرين سنة ونزداد دوراناً في حلقة الفراغ ونبقى حيث نحن، بل نترجع الى الخلف . وأكد سماحته أن الرؤية الاقتصادية التي لا تبدأ من الحاجة والفقر وتبدأ من المصلحة لأصحاب الثروات لا يمكنها أن تحل المشكلة بتاتا ، نحن نريد للمستثمر أن يأتي ولكن نريد للفقير أن تحل مشكلته ، وللمشاكل المزممة أن تعالج.

وقال سماحته : الدين اربعون او خمسون مليار دولار اين هذه المليارات من الدولارات؟

من حق الشعب اللبناني ان يعرف ؟ اذا ادخلنا الاربعين مليار كمدخلات يجب ان تكون المخرجات لبنان آخر ، خاصة بالاقتصاد لكن الحقيقة ان لبنان لم يتحسن بشيء، (...) الهدر موجود سواء كانت هناك سرقات او لم تكن هناك سرقات.

ولفت سماحته الى أن هناك مناطق كانت تصنف اقتصادية اصبحت تنجح نحو الفقر وهذا من مؤشرات الفشل ، وفي موضوع تصحيح الاجور رأى سماحته انه لو دخلنا من الاساس في برنامج مدروس ودخلنا على المشاكل بشكل تفصيلي كنا حلينا المشكلة بطريقة اخرى ، اما حين تقول لي اما ان نستدين مليار دولار سنويا واما لا تصحيح للاجور ونبقى حيث نحن ، هذا هو منطق السياسات الخاطئة والتي سوف تبقى توغل في المشكلة .

الآن في لبنان لدينا حكومة وفاق وطني والحمد لله وسيأتينا انتخابات نيابية يعني هناك مسارات جديدة في لبنان مسارات سياسية اقتصادية وأمنية ونحن كلبنانيين إذا أردنا أن نكمل المسار الوطني كما كنا في السنوات الماضية على مستوى حل المعضلة الاقتصادية فلن نصل الى نتيجة بل ستزداد المشكلة تفاقمًا .

مناسبات و إنشئة



وختم سماحته معتبراً أن شرف للنقابيين أن يحملوا هذا الهم الى جانب الفقير. هذا عمل بإمكان أي نقابي أن يعتبره ذا قيمة عالية جداً تقربه من الله ومن الأنبياء والرسل ومن الصالحاء.

واعتبر سماحته أن القضاء على العمل النقابي هو أحد مفردات الهيمنة والسيطرة حتى اذا مات الفقير يموت دون أن يشيخ ودون أن يسمع أحد لأنين الفقير، فهناك أناس لا يريدون أن يسمعون بالفقراء حتى لا تعكر جلساتهم وصالواتهم .

يكفي للعمل النقابي أنه الصوت الباقي الذي يتحدث عن الفقراء والمساكين والمحتاجين والعاملين والكادحين ويكفيه شرف أنه الى جانب هؤلاء الشرفاء . حتى لو ان المطالب النقابية لم يتم الاستجابة لها.

وخاطب النقابيين قائلاً : أنتم سعيتم في الآونة الأخيرة وبذلتم جهداً وستبدلون جهوداً أخرى ولن تتوانوا في سبيل تصحيح الأجر والحد الأدنى وكل هذه المطالب ، لا يثنيكم أبداً إن لم تصلوا الى كل ما تطالبون به ، شرف لكم أن تبقوا في هذا الطريق ، لا يجوز لنا ولكم ولأي إنسان يتحمل مسؤولية الوطن والمواطن والدفاع عن المواطن أن يتراجع عن هذه المهمة . كلما رأينا الظلم كلما ازدادت مسؤوليتنا في الوقوف الى جانب الفقراء والمظلومين يجب أن نستمر، يجب أن يكون العمل النقابي مؤثراً في المعادلة ولا نتوقع من الحكومة أن تعطي للعمل النقابي هذا الحق، هذا الحق يحصل عليه النقابيون بجهدهم وتعبهم ووحدة موقفهم ومثابرتهم ومواظبتهم وحضورهم الدائم والحيوي والفعال والقوي بين الناس والمظلومين ورفع الصوت عالياً دون كلل أو ملل حتى يصلوا الى الحق . انا اعتقد هذا الأمر يجب أن يكون هدفاً ويمكن أن نصل إليه.

السياسيات الاقتصادية إذا لم يتم التأثير الفعلي والجدي على معادلتها وما لم تحسب أي حكومة في سياستها الاقتصادية حساباً للموقف النقابي ستبقى ندور في الدائرة المفرغة وقد نحل بعض المشاكل الثانوية والجانبية دون الوصول الى عمق المشكلة.

سلهب : قدر النقابيو أن يواجهوا في ساحات نضالهم

مسؤول وحدة النقابات المركزية الحاج هاشم سلهب القى كلمة في الإفطار تساءل فيها عن:

الصدق والإخلاص في إدارة الشأن الاقتصادي والاجتماعي لهذا الوطن؟ في ما هو قائم من سياسات اقتصادية واجتماعية، تكاد تكون مستعصية على الحل ، لا يجتمع الصدق والإخلاص مع التنكر للعدالة الاجتماعية ، من دون عدالة اجتماعية لا يمكن أن نبني وطننا ، مع استهداف حقوق العمال واستهداف الحركة النقابية العمالية المدافعة عن حقوق العمال وعدم الاستماع لصوتها ومطالبها لا يمكن أن تكون هناك عدالة اجتماعية تعطي العمال حقوقهم ، الحركة النقابية العمالية اللبنانية التي في صلب أهدافها العدالة الاجتماعية ليس أمامها إلا الصمود لمواجهة حالة التنكر لها والإجهاد عليها .

ثانياً : لبنان منذ ظهوره على الخريطة مر بمخاضات معروفة بنيويا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، ومع نضالات مزمنا للحركة النقابية اللبنانية وتراكم عدد من المكتسبات تم إرساء معادلة قوة بين جهات قوى الإنتاج الثلاث : الدولة ، أصحاب العمل، العمال . وتم إرساء معادلة حضور ومشاركة لتريكة العيش المشترك اللبنانيين ، هاتان المعادلتان بصراحة لهما أثرهما في الفلسفة الخاصة للنظام الاقتصادي للبنان الصيغة القائمة ، ولهما أثرهما في البنية الاجتماعية للمجتمع اللبناني بتركيبته القائمة ، من يريد أن يغير في هاتين





المعادلتين وبالتالي فلسفة النظام الاقتصادي اللبناني والبنية الاجتماعية للمجتمع اللبناني فليقل ذلك صراحة وليقدم مشروعه ليرى اللبنانيون محلهم فيه ومصالحهم فيه . أما أن يبدأ الحفر بأسس هاتين المعادلتين من صاحب نظرية اقتصادية واجتماعية بشكل منفرد من خلال ألغام ومشاريع ألغام فهذا مرفوض ،

- القانون رقم ٦٧/٣٦ بألياته للتعاطي مع نسب غلاء المعيشة وتصحيح الأجور حفظ للوطن وللعمال ولأصحاب العمل حقوقهم ضمن حد أدنى من العدالة الاجتماعية وهو ركيزة لا ينبغي نسفها أو الالتفاف عليها فان في ذلك حفر بأسس وبأعراف وحتى بتشريعات استقر عليها النظام الاقتصادي اللبناني.

- تفخيخ مشروع نظام التقاعد والحماية الاجتماعية لإخراجه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومطلته وفلسفته الاجتماعية حفر بأسس البنية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للمجتمع اللبناني وضرب لمعادلة الحضور والمشاركة لتركيبة العيش المشترك للبنانيين.

أيها النقابيون

بمحبة وبصراحة وبجرأة وبانفتاح على كل النقابيين ، ليس هناك من مشكلة واقعية في العلاقات النقابية أو في اطر التمثيل النقابي العمالي في الاتحاد العمالي العام الذي هو الجهة الأكثر تمثيلا لعمال لبنان وقطاعاتهم المختلفة ، هناك بعض النقابيين قد تجاوزهم للأسف النضال النقابي بعد أن علقوا في مخنق ضاقت به الحركة النقابية العمالية وتحررت منه منذ سنوات هؤلاء الزملاء ليس عليهم إلا أن يعترفوا بالمتغيرات التي حصلت ويتفهموا ادوار الآخرين بعيدا عن العصبية الضيقة التي لم تعد مناسبة لترتقي بهم ديمقراطيا إلى مستويات وقدرات تمثيل يطلبونها، هناك بعض النقابيين الذي نقدر لهم دورهم في ساحاتهم ونعترف بحضورهم فيها هؤلاء يجب أن يكون لهم موقعهم ومشاركتهم الطبيعية في القرار النقابي.

أيها الأخوة الأعضاء في قيادة الاتحاد العمالي العام هناك بعض النقابيين الذين لهم تمثيلهم هم الآن يحرمون فتحرم الحركة النقابية ومواقعها التمثيلية المتقدمة من قوة تمثيلهم وأهليتهم وخبرتهم أمثال هؤلاء لم تعد كافية طرق التنسيق والتعاون الحالية معهم فقد أن لهم أن يأخذوا موقعهم وحقهم الطبيعي بحسب القانون والنظام الداخلي في الاتحاد العمالي العام . حتى نكون صادقين مع أنفسنا لا بد من القول أن الحركة النقابية العمالية مدعوة إلى العمل على تطوير البنى التنظيمية النقابية الممثلة للعمال والسهر أكثر على رص الصفوف النقابية ومعالجة مشكلة منع العمال والموظفين من الانتساب للنقابات ومعاقتهم وصرفهم من العمل بسبب نشاطهم النقابي، إن قدر النقابيين أن يواجهوا ، قدر النقابيين أن يكونوا إلى جانب العمال ليدافعوا عنهم ويوحدوا جهودهم قدر النقابيين أن يكونوا حاضرين بصدق واستعداد للتضحية في ساحات نضالهم.

أيها النقابيون

إن وطننا دافع ويدافع عنه مقاومون شرفاء وينتصرون فينتصر ، وإن وطننا دافع عنه وحماه قائد عماد ووهب له الانتصار والعزة والمنعة إن وطننا بات في تراثه وتاريخه عماد مغنية ويمكن أن يقدم ألف عماد مغنية لا يمكن أن يسقط ، لا من الداخل ولا من الخارج.

أخيرا

أيها النقابيون : عهدا من النقابيين الشرفاء ، وعمال الوطن الأوفياء ، لعماد المقاومة الإسلامية وفخرها ، الحاج عماد مغنية أن نحفظ نهجه وخطه ، ونسلك دربه ، في حماية الوطن وحفظ المقاومة .

زيارة الوفد النقابي العمالي اليوناني PAME

في الأسبوع الأخير من شهر أيلول زار وفد من عمال اليونان تضامنا مع شعب لبنان وعماله ومقاومته حيث نظم لهم احتفال تكريمي في قصر الاونيسكو و زار الوفد مركز الاتحاد العمالي العام حيث أقيمت الكلمات الترحيبية من قبل رئيس الاتحاد غسان غصن وأمين عام الاتحاد العالمي للنقابات جورج مافريكوس وأكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن في كلمته الترحيبية « إن المعركة ضد الامبريالية

والسياسات النيوليبرالية مستمرة، وها قد أثمرت بانتصار الشعب اللبناني ومقاومته في حرب تموز وأسقطت الحكومة الإسرائيلي وشدد على «أهمية استمرار التعاون بين عمال العالم، خصوصا بين عمال لبنان واتحادهم العمالي العام والنقابات اليونانية في مختلف الصعد، خصوصا في منظمة العمل الدولية».

من ناحية ثانية، قدم الوفد اليوناني عرضا لأوضاع الحركة النقابية العالمية، وأوضاع الطبقة العاملة اليونانية، وشرح أهداف هذه الزيارة التضامنية للبنان ودعم نضال شعبه وطبقته العاملة ومقاومته، والتي تأتي للتأكيد على وقوف شعب اليونان ونقاباته العمالية إلى جانب قضية لبنان وحقه في المقاومة.



دروع تكريمية من اتحاد الوفاء

اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان الذي شارك الى جانب الاتحاد الوطني في تنظيم برنامج زيارة الوفد العمالي اليوناني الى لبنان قام أمينه العام الحاج أسامة الخنسا بتسليم أمين عام الاتحاد العالمي للنقابات جورج مافريكوس درعا تكريمية وسلم درعا آخر للأمين العام لجهة الكفاح العامة اليونانية (باما) يورغوس بيروس بمراسم احتفائية أقيمت في القاعة العامة للاتحاد العمالي العام ، وجرى توزيع كلمة ترحيبية باللغتين الانكليزية والعربية للوفد اليوناني باسم اتحاد الوفاء .



زيارة أرضة شهداء صبرا وشاتيلا ومشاركة باحتفال يوم القدس العالمي

والتقى الوفد اليوناني قيادة الحزب الشيوعي اللبناني بحضور أمين عام الحزب خالد حدادة . وزار رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في السراي الحكومي . وقام زيارة إلى مقابر شهداء مجزرة صبرا وشاتيلا. ومن ثم قام الوفد بجولة على الضاحية الجنوبية وحضر احتفال المقاومة الاسلامية بمناسبة يوم القدس العالمي .

زيارة الجنوب ولقاء قيادة حزب الله

كما قام الوفد بزيارة الى جنوب لبنان حيث التقى في صور مسؤول منطقة الجنوب في حزب الله الشيخ نبيل قاووق الذي اكد للوفد انه بعد التحرير ما زال الجرح ملتهدا في القلب طالما ان فلسطين في الاسر وان حزب الله يقف الى جانب الفلسطينيين بكل ما اوتي من قوة بالرغم من كل الضغوط السياسية والعسكرية وبعد سنتين من حرب تموز ازدادت المقاومة قوة في الوقت الذي نرى فيه القادة الاسرائيليين وبوش ورايس ناهبين الى الجحيم .



بيروس اكد انه ينقل الى قيادة حزب الله وقيادة المقاومة تضامن عمال اليونان وان نضال المقاومة يعطيهم القوة للاستمرار وانهم مع كل مقاومة ضد الامريكان مع التقدير الكامل للمقاومة التي تقدم الشهداء في ظروف صعبة للغاية وان الدماء التي نزفت من اجل مكافحة الليبرالية لن تذهب سدى ومهما قامت اسرائيل وامريكا باتهام المقاومة بالارهاب فلن ينجحوا .

الكلمة الترحيبية لأمين عام اتحاد الوفاء بالوفد النقابي العمالي اليوناني

يُسعدنا ويُسرفنا أن نستقبل اليوم في لبنان وفد منظمة PAME النقابية اليونانية والاتحاد العالمي للنقابات ، الذي حضر إلى لبنان ليتضامن مع لبنان وعماله وشعبه ومقاومته. يُسعدنا أن يستقبل لبنان ومقاومته اليوم نقابيين منظمة

PAME النقابية اليونانية ونقابيين الاتحاد العالمي للنقابات، وهم الذين حملوا قضية هذا الوطن وهذا الشعب وهذه المقاومة ، ورفعوا صوتهم النقابي الصادق عاليا في أوروبا والعالم داعمين للبنان وحقه في مقاومته ولا نسي في هذا المجال مواقفهم الشريفة والرائعة خلال عدوان تموز ٢٠٠٦ والتي عبرت بكل صدق عن التزام جاد بحقوق الإنسان وبكرامة الإنسان . ايها الزملاء الأحرار

انتم اليوم في بلد اثبت بفضل مقاومته ودماء شهدائه وضمود شعبه ووفاء جيشه انه بلد يستحق الحياة العزيزة والكرامة الوطنية يشرفنا أيها السادة ان تكونوا بيننا الآن وقد ركب لبنان سفينة النجاة بعد مخاض سياسي مرير وأزمة سياسية ووطنية كبيرة .. لكن لبنان بعد اتفاق الدوحة ركب سفينة النجاة ولا بد أن يصل الى شاطئ الأمان ، ركب لبنان سفينة النجاة بفضل صموده وضمود مقاومته



وانتصارها في تموز وآب ٢٠٠٦ ، ركب لبنان سفينة النجاة مسقطا مشروعا استعماريا جديدا استهدف الوطن وحق الوطن في السيادة والاستقلال والكرامة ، لقد رأوا تلك العزة المتوجة بالنصر والتحرير في أيار ٢٠٠٠ فكادوا لهذا الوطن ليهزموه لكنه هزمهم في تموز وهزمهم في مشاريع الفتن وها هو يعود ليثبت من جديد أصالته وهويته وحقيقته. المقاومة التي استفادت من تجارب الأولين في مقاومة العدو الإسرائيلي وطورت خبراتها على الدوام حققت وبفضل الله ودماء الشهداء

انجازاتها التاريخية الانسانية المتتالية في تحرير الأرض وفي الدفاع عن الوطن وشعبه

لقد حققت المقاومة بوعيتها والتزامها بمسؤولياتها انجازات تاريخية ليس للبنان فحسب وإنما لكل الأحرار والشرفاء في العالم ، المقاومة في لبنان قدمت أنموذجا إنسانيا إبداعيا في أساليب وطرق وروحية وثقافة مواجهة المعتدي والمحتل وتحرير الأرض والدفاع عن الوطن ، وأجبرت العدو الإسرائيلي على الاعتراف بفشله وهزيمته وسقوط استراتيجياته التي بنى عليه كيانه اللقيط .

المقاومة في لبنان قدمت إلى جانب ذلك أنموذجا في الوفاء والإخلاص والصدق بالوعد والعهد في إعادة بناء ما هدمه العدو الصهيوني بسرعة قياسية وانتم ستزورون الضاحية وترون ذلك.

لقد أثبتت المقاومة وبتجربة السنوات الأخيرة انها حاجة وطنية

لوحة لبنان ووحدة اللبنانيين ، المقاومة حفظت لبنان وطنا لجميع أبنائه بعد هجمة سياسية وغير سياسية استهدفته واستهدفت هويته وثوابته الوطنية ، وها هو لبنان يذهب اليوم إلى مناخات المصالحة الوطنية بكل حاجاتها ومتطلباتها ، والكل مندفع إليها بعد تيقنه ضرورتها خدمة للبنان ومصالحه.

أيها النقابيو

لقد حفظ نقابيو لبنان عبر اتحادهم العمالي العام موقعهم النضالي الوطني وحفظوا الوطن وكانوا مقاومين بحق لمشروع سلب هذا الوطن حقوقه وهم الآن على عهدهم في الدفاع عن حق لبنان في سياسات اقتصادية واجتماعية توفر له اقتصادا ناجحا ولعماله حقوقهم التي لن يتخلوا عنها.

الساحة النقابية العمالية هي الأقرب لمناخات الوئام والتفاهم

ومع قليل من الإرادة والأصالة النقابية يمكن لنقابيو لبنان أن يعودوا فيلتئموا وهذا ما ندعو إليه بكل إصرار ليشكلوا قوة نقابية تستطيع أن تستنقذ حقوق الوطن وحقوق العمال الاقتصادية والاجتماعية وتكون شريكا فعليا في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. لبنان بدأ مرحلة جديدة ، ولا بد للنقابيين جميعا من أن يدخلوها بروح جديدة ، وبالأستفادة من ذلك لا بد من التأكيد على ضرورة توسيع مروحة الاتصالات بين النقابيين بكل توجهاتهم وإخراجها من دائرة التمني إلى دائرة الاتحاد الحقيقي فلم يعد هناك ما يحول دون تحقيق هذا الهدف ، ولذلك فإننا في اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين نعلن ترحيبنا بكل لقاء نقابي يعقد بين النقابيين لحوار جدي يرمم العلاقات ويحقق التفاهمات المنشودة لتجديد الحياة النقابية العمالية .

المقاومة على جهوزيتها لإستكمال التحرير

المقاومة التي نصرتموها في تموز ٢٠٠٦ وجئتم الآن تطمئنون عليها وتدعمونها تعاهدكم أن تبقى على جهوزيتها لاستكمال تحرير الأرض وجهوزيتها للدفاع عن الوطن ونصرة المظلومين وتقديم النموذج لهم

الضمير الإنساني سيبقى معذباً طالما الشعب الفلسطيني في عذاب التهجير

حضوركم معنا اليوم دعم لنا ، وهو دعم غال له منا كل التقدير والشكر ونحن ندرك أن دعمكم الأوفى هو ما تقومون به من أجل إحقاق الحق الفلسطيني في فلسطين ومساندة الشعب الفلسطيني في تأمين حق العودة إلى كامل دياره ليبنى مستقبله الوطني والسياسي كما تبني باقي شعوب العالم مستقبلها .

إن الضمير الإنساني سيبقى معذباً طالما الشعب الفلسطيني في عذاب التهجير والتشريد.

نرحب بكم مجدداً ، وإلى مزيد من أنشطة التعاون ونتمنى لكم زيارة ناجحة .

الإتحاد العمالي العام دعماً لخفض أسعار المحروقات

أكدت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام «إصرارها على التصحيح العادل للأجور» محمّلة الحكومة مسؤولية إبقاء معركة تصحيح الأجور مفتوحة، وفي هذا المجال تؤكد الهيئة للعمال والموظفين وسائر ذوي الدخل المحدود على الاستمرار في النضال من أجل تصحيح عادل للأجور ووقف مسلسل الضرائب والرسوم الجائرة، وسيضع الاتحاد خطة تحرك للبدء بتنفيذها، ويكرّر دعوته كل النقابات وروابط المعلمين والأساتذة وذوي الدخل المحدود للتلاقي والتنسيق للضغط على الحكومة لرفع سياساتها الظالمة عن كاهل المواطنين، ومن أجل توفير مقومات الحياة والحق بالعمل اللائق بالأجر العادل.

عقدت هيئة المكتب اجتماعها العادي برئاسة غسان غصن وحضور الأعضاء، ناقشت فيه التطورات المعيشية والمطلبية وبداية العام الدراسي وأصدرت بعده بياناً ضمنته المواقف التالية:

أولاً: مع بداية العام الدراسي وتوافد التلامذة والطلاب إلى المدارس والمعاهد والكلية والجامعات، تتجدد المأساة السنوية لدى فئات واسعة من اللبنانيين من عمال وموظفين وذوي دخل محدود ومتوسط بسبب الأقساط المرتفعة في قطاع التعليم الخاص فضلاً عن ثمن الكتب والقرطاسية وكلفة انتقال الطلاب إلى أماكن دراستهم، مما يشكل قسماً إضافياً يوازي أقساط التعليم، إضافة إلى كل ذلك سيكون على الطلاب في معظم المدارس والجامعات الرسمية والمدارس المجانية وشبه المجانية، وخصوصاً في المناطق الريفية، أن يدخلوا إلى صفوف محرومة من الكهرباء ووسائل التدفئة، كما ستكون مراجعة دروسهم في المنازل على ضوء الشموع في ظل الاستمرار المتنامي لانقطاع الكهرباء، وتطلب هيئة المكتب زيادة ساعات التغذية لجميع المناطق بما يخفف عن المواطنين أعباء كلفة الإنارة بالمولدات الخاصة.

إن الاتحاد العمالي العام إذ يتمسك بمطلبه بخفض أسعار المحروقات من مازوت وبنزين وغاز ودعمها، يطلب أن تباشر الحكومة وبسرعة باتخاذ قرار بدعم المازوت للأسر في الأرياف. كما يكرّر الاتحاد طلبه بمساعدة طلاب الجامعة الرسمية والمعاهد المهنية الرسمية بالمساعدات الفعلية لإنتاج الكوادر الجديدة بكفاءة عالية ومن أجل التخفيف من هذه المعاناة، تطالب هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان زيادة ساعات التغذية من الكهرباء لجميع المناطق وبالمساواة من أجل تخفيف كلفة الإنارة بالمولدات الخاصة.

ثانياً: إن كل القرارات والبيانات الوزارية والكلام الكثير عن مراقبة الأسعار وتنمية المناطق الفقيرة وتحديد الأسعار والأرباح لا جدوى منها إذا لم يصر فوراً إلى تفعيل أجهزة الرقابة وزيادة عدد موظفيها وإعطائها صلاحيات واسعة لقمع الغش والربح غير المشروع وتأمين السلع الاستهلاكية للمواطن بالنوعية السليمة والسعر العادل، خاصة لجهة مادة المازوت التي تسببت بحرائق خطيرة نتيجة الغش بإضافة مواد شديدة الالتهاب مثل التنز وغيرها.

الإفطار السنوي للإتحاد العمالي العام

متى تصالح حكومة الوحدة الوطنية الفقراء

بدعوة من هيئة مكتبه أقيم الاتحاد العمالي العام في لبنان حفل إفطاره السنوي في مدينة بيروت شارك فيه بالإضافة لأعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد مسؤولو المكاتب العمالية للأحزاب والقوى الوطنية، وفد من وزارة العمل، رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي السيد روجيه نسناس، مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الفنية، منظمة العمل الدولية وممثلين عن الهيئات الاقتصادية والصناعية، وعدد من الاعلاميين.

تحدث في الاحتفال رئيس الاتحاد العمالي العام السيد غسان غصن فقال: نلتقي اليوم على مائدة افطار شهر رمضان الكريم أعاده الله علينا جميعاً وعلى اللبنانيين كافة بأيام أفضل في أمنهم وحياتهم وعملهم وكرامتهم ولقمة عيشهم.

أضاف: ليس ثمة ما يفرحنا ويتلج قلوبنا أكثر مما نشهده من توق وسعي إلى المصالحات الوطنية المختلفة. أضاف: في مثل هذه الأيام الفضيلة ليس أفضل من صدق القول وصراحة الرأي. من هنا ندعو الجميع لتجسيد هذا المسعى ونبذ الأحقاد.

وتساءل غصن عن المصالحة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، ومتى تصالح الوحدة الوطنية الفقراء من العمال وذوي الدخل المحدود فتقربهم من رغيف الخبز وحبّة الدواء وفرصة العمل، ومتى تصالح الحكومة العامل مع الأجور والرواتب الضئيلة التي تأكلت بدل التكرم بزيادة هزيلة لا تغني عن فقر ولا تسمن من جوع، ومن يردع الحكومة عن مضيها في الاستهتار بحقوق العامل فتتجاوز

القانون. أو ليس قانون تصحيح الأجور هو الذي يضع الآليات الواضحة لاحتساب الحد الأدنى واحتساب زيادة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار بآلية دورية وفقاً للجنة المؤشر فضلاً عن اعتبار المفعول الرجعي بدأً من أول السنة التي تسبق التصحيح. ووصف غصن النظام الاقتصادي اللبناني بأنه نظام يحمي الاحتكار وهو في خدمة الاستثمارات الريعية والمضاربة العقارية والسندات والأسهم وهو نظام لا يقيم وزناً للانتاج وقيم الانتاج للعاملين فيه.

نقابة عمال بلديات بعلبك الهرمل تكرم عمالها

برعاية مسؤول وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله أقامت نقابة عمال ومستخدمي بلديات محافظة بعلبك الهرمل برئاسة السيد برير عثمان إفطاراً في مدينة بعلبك لعمال بلديتها حضر الإفطار رؤساء بلديات في المنطقة ومسؤول قسم النقابات والعمال في البقاع.

وبرعاية رئيس بلدية الهرمل الحاج مصطفى طه أقامت النقابة إفطاراً لعمال البلديات على ضفاف العاصي في مدينة الهرمل بحضور قائممقام الهرمل والسادة أعضاء المجلس البلدي في المدينة، وقسم النقابات والعمال لحزب الله في البقاع.

النقابي الراحل علي حوماني ونقابيو المرحلة التأسيسية

عندما ينكبّ المؤرخون للعمل على تاريخ الحركة النقابية اللبنانية سيتوقفون على الأرجح عند تأسيس نقابة عمال مرفأ بيروت بوجه خاص ثم اتحاد النقابات العمالية للنقل البحري بشكل عام .

تشكلت النقابات العمالية منذ بداية الربع الأول من القرن الماضي في ظل ظاهرتين عالميتين إحداهما مرحلة الإنتداب الفرنسي والتفاعل الذي أدى إلى إنشاء نقابات في قطاعات الكهرباء (الجر و التنوير) في حينه ومعها المياه و عمال المطابع وسكك الحديد و الثانية تأثير الثورة البولشيفية و بعدها الإنتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية و أثر كل ذلك على الطبقة العاملة في العالم إلا أن عمال مرفأ بيروت بشكل محدد و الذين كانت تضخ بمعظمهم منطقة جنوبي لبنان كانوا من الشرائح الأكثر فقراً و أقل تعليماً في حينه فكانوا يعملون في ظروف أشبه ما تكون بالأعمال الشاقة.

بغياب التقنيات التي نعرفها في الموانئ البحرية من رافعات بأحجام مختلفة ووسائل نقل حديثة كان على هؤلاء العمال أن ينقلوا بسواعدهم وعلى ظهورهم حمولات البواخر من السفن إلى الأرصفة و منها إلى الشاحنات ووسائل النقل الأكثر بدائية. بسبب طبيعة العمل المياوم و سيطرة كبار الممولين على شركة المرفأ وقتها وفي ظلّ غلبة الطلب على العرض لليد العاملة الوافدة والنقص في التعليم والعمل على أساس المياومة كل ذلك كان شأنه أن يعيق وبشكل حاد إمكانية تنظيم عمال هذا القطاع نقابياً هنا يكمن الدور الريادي للحاج أبو أحمد مع مجموعة من رفاقه الأوائل .

فقد استطاع النقابي الراحل بجهد ومثابرة وجرأة وتضحية وعناد أن يفرض تأسيس أول نقابة لهذه الشريحة الأكثر كدحاً وبؤساً في قطاع البحر والموانئ ولم يقف عند هذا الحد بل عمل مع النقابات الأخرى في القطاع وكان لهم أن يسسوا أيضاً اتحاد النقابات العمالية للنقل البحري الذي كان للفقيد الراحل فيه موقعاً قيادياً أساسياً هو أمانة السر العامة .

طيلة فترة توليه مهامه النقابية وحتى تقاعده يشهد له عمال البحر وعمال لبنان على مواقفه الصلبة وعلى حضوره الدائم وقيادته للتظاهرات والإضرابات والصوت العالي والصادق في المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام وفي مجالس العمل التحكيمية ومجلس إدارة الصندوق الوطني الإجتماعي وفي المنابر النقابية المحلية والعربية والعالمية .

حقّق عمال مرفأ بيروت بقيادة النقابي الراحل علي حوماني مكتسبات وانجازات لا حصر لها ولم ترفع تلك الإنجازات من مستوى معيشتهم فقط بل رفعت من معنوياتهم وصانت كرامتهم وأكدت حضورهم الفاعل في صفوف عمال الموانئ وعمال لبنان وحركتهم النقابية.

ترك لنا القائد الراحل تراثاً مع غيره من القادة النقابيين الذين رحلوا قبله لا نزال ننهل منه ونهتدي بهديه وعلينا واجب تعزيزه وتطويره.

رحم الله فقيدنا الكبير الذي سيبقى علامة مضيئة في تاريخ وكفاح عمال البحر وعمال لبنان وحركتهم النقابية .

بقلم ناصر نزال

أمين السر العام لاتحاد النقابات العمالية للنقل البحري